العرب
الثلاثاء 2020/01/21
السنة 42 العدد 11593

حظوظ غامضة لدعوة الحوار بين الليبيين في الجزائر

توجه جزائري للاستعانة بالقوى الدولية الفاعلة لضمان إنجاح المبادرة

حياد تبون مشكوك فيه

عبّرت الجزائر عن استعدادها لاستضافة حوار بين الأطراف الليبية لإيجاد حل للأزمة المتصاعدة، بحسب تصريحات الرئيس عبدالمجيد تبون على هامش مؤتمر برلين، لكن تطرح في المقابل تساؤلات على قدرة الوساطة الجزائرية على إنجاح هذه المبادرة ورص صفوف الفرقاء الليبيين وسط شكوك في حيادها واختيارها الخندق الداعم لحكومة الوفاق التي تقف وراءها الميليشيات المتطرفة.

صابر بليدي

الجزائر - تستعد الجزائر لاحتضان حوار يجمع الأطراف الليبية المتنازعة، وسط تساؤلات عن جدوى وحظوظ العرض المعلن عنه، بسبب الالتباس الذي يصنّف موقفها، ففيما تميل الجزائر إلى خانة المنحازين لصالح حكومة الوفاق الليبية، ترافع لحياد بين جميع الأطراف ومسافة واحدة بينهم.

وكشف الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، على هامش قمة برلين، عن "استعداد بلاده لاحتضان حوار سياسي بين الأطراف الليبية لإيجاد حل للأزمة"، ليكون بذلك أول تجسيد لتعهداته الانتخابية بعودة الجزائر إلى الملف الليبي، نظير الاعتبارات الكثيرة التي تجمع البلدين.

وقال الرئيس الجزائري "نحن مطالبون بوضع خارطة طريق واضحة المعالم وملزمة للطرفين، تشمل تثبيت الهدنة والكفّ عن تزويد الأطراف الليبية بالسلاح لإبعاد شبح الحرب عن كل المنطقة"، وتابع "الجزائر مستعدة لإيواء هذا الحوار المرجو بين الليبيين".

وكانت الجزائر قد استقبلت رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، ووفدا يمثّل الجيش الوطني الليبي، أثناء التحضيرات التي كانت جارية لالتئام قمة برلين، كما استقبلت عددا من المسؤولين السامين في حكومتي تركيا وإيطاليا، من أجل بلورة موقف يجنّب ليبيا التدخل العسكري الأجنبي.

وإذ اعتبر تصريح عبدالمجيد تبون حينها بأن "طرابلس خط أحمر"، رسالة لقائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر، على اعتبار أنه كان على وشك الدخول إلى طرابلس، فإن التشديد على رفض التدخل العسكري الأجنبي كان موجّها للحكومة التركية، ومع ذلك اعتبر الموقف الجزائري غامضا وحتى منحازا.

وتعدّ الاتصالات المكثفة في الآونة الأخيرة للدبلوماسية الجزائرية مع الأطراف المعارضة لمخطط الجيش الليبي، بغية اجتثاث الميليشيات الإسلامية من طرابلس، مؤشرا على اصطفاف الموقف الجزائري في خندق حكومة السراج، رغم تركيزه على مبدأ المسافة الواحدة بين أطراف الصراع.

وأمام محدودية نفوذها في فرض أجندة معيّنة في البلاد التي تشترك معها في أكثر من ألف كلم في الحدود البرية، فإن الجزائر تراهن على إشراك القوى والمنظمات الفاعلة في المنطقة من أجل بلورة حل سياسي للأزمة يجنّب ليبيا والمنطقة حربا مدمرة.

ومع ذلك تبقى جدوى وحظوظ نجاح الدعوة التي أعلنها الرئيس الجزائري محلّ تساؤل، في ظل تعقيدات المشهد الليبي، ودخول أكثر من طرف إقليمي على خط الصراع، فقد سبق لها أن احتضنت اتصالات ومشاورات سياسية بين عدد من الأطراف والشخصيات خلال نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، إلا أنها فشلت في الوصول إلى أرضية اتفاق ناجح.

> حظوظ نجاح دعوة تبون محل تساؤل، في ظل تعقيدات المشهد الليبي ودخول أكثر من طرف إقليمي على خط الصراع

وهو السيناريو الذي يبقى قائما بسبب عدم تغيّر المعطيات الداخلية، فنفوذها لدى بعض الجهات الليبية على غرار حكومة الوفاق وبعض التيارات الإسلامية، يقابله تحفظ من جانب قيادة الجيش الليبي، التي عبّرت في أكثر من مرة عن امتعاضها مما تسمّيه "الانحياز الجزائري لحكومة طرابلس ولتيارات إسلامية في طرابلس"، وهددت حتى بتغيير موقفها الميداني تجاه الجزائر، وهو ما يشكّل أول تحدّ للعرض الجزائري لإقناع الجميع بالدخول في مسار تفاوضي على أراضيها.

ودعا الرئيس الجزائري على هامش قمة برلين، "الأطراف الليبية للجلوس على طاولة المفاوضات لحل الأزمة عبر الحوار وبالطرق السلمية، لتفادي الانزلاق نحو المجهول".

وشدد على أن "أمن ليبيا هو امتداد لأمننا وأفضل طريقة لصون أمننا القومي هو التعامل والتكاتف مع جيراننا لمواجهة الإرهاب والتطرف"، الأمر الذي يعكس حجم المخاوف الكبيرة لدى الجزائريين من تغليب الخيار العسكري لحسم المشهد الليبي.

ولا يستبعد أن يكون الملف الليبي، في صدارة أجندة وزير الخارجية الفرنسي جون إيف لودريان، المنتظر الثلاثاء القادم في الجزائر، رغم ما تكتسيه الزيارة من أهمية في تلطيف الأجواء الدبلوماسية بين الطرفين، لاسيما وأنها تعدّ الأولى من نوعها خلال الأشهر الأخيرة ومنذ انتخاب عبدالمجيد تبون، رئيسا للجزائر.

وتعتبر باريس من العواصم الداعمة لخيار إنهاء حالة الانفلات الأمني في طرابلس، وتطهير ليبيا من الميليشيات المسلحة، قياسا بما تشكّله من تهديد استراتيجي للمنطقة برمتها، ودورها كقاعدة خلفية للحركات الجهادية في أفريقيا والساحل الصحراوي، حيث تقود فرنسا القوة الأفريقية لمحاربة الإرهاب في المنطقة، والتي تعرّضت خلال الأسابيع الأخيرة لضربات قوية أودت بالعشرات من عناصرها.

ولا يستبعد أن تلجأ الجزائر إلى القوى الفاعلة في الساحة الليبية من أجل إقناع جميع الأطراف بالحضور إلى المسار المذكور، من أجل إضفاء طابع الشرعية الدولية على مخرجات الحوار، ومساعدتها على إنجاح المبادرة، بعد الإجماع المسجّل في برلين على "احترام حظر إرسال الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة العام 2011، ووقف أي تدخل خارجي في هذا النزاع".

فيتو فرنسي: لا حل في ليبيا دون مشاركة تونس والمغرب

تونس – كشفت ردود فعل باريس عقب اعتذار تونس عن حضور مؤتمر برلين حول ليبيا وإقصاء المغرب عن أشغاله، عن تمسك فرنسي مشاركة دول الجوار وخاصة تونس والمغرب في جهود الحل في ليبيا.

وبخلاف الجزائر التي دُعي رئيسها لحضور مؤتمر برلين، فإن تونس جارة ليبيا أيضا التي وصلتها الدعوة "متأخرة"، لم تشارك في المؤتمر ولا حتى المغرب الذي لم تتم دعوته.

وأكد الرئيسان التونسي والفرنسي قيس سعيّد وإيمانويل ماكرون على ضرورة مشاركة تونس في أي مبادرة قادمة، بشأن جهود التسوية للأزمة في ليبيا.

وأفادت الرئاسة التونسية، الاثنين، بأن محادثة هاتفية بين الرئيسين جرت، مساء الأحد، أشارت إلى ضرورة مشاركة تونس في أي مبادرة قادمة، ردا على غيابها عن مؤتمر برلين.

وقالت الرئاسة، في بيان لها، "بلّغ الرئيس الفرنسي رئيس الجمهورية تفهمه عدم مشاركة تونس في مؤتمر برلين الذي عقد الأحد، وأحاطه علما بما تم مناقشته والتوصل إليه في هذا المؤتمر".

وكانت تونس اعتذرت عن عدم المشاركة في المؤتمر لاستلامها الدعوة بشكل متأخر، بعد أن كانت أعلنت قبل ذلك عن استيائها لتجاهلها وتغييبها من قبل ألمانيا.

واعتبرت الأوساط السياسية أن تغييب تونس عن المؤتمر بمثابة خطأ دبلوماسي، خاصة وأنها معنية في حال تطورت الأوضاع في ليبيا من تدفق محتمل للمهاجرين أو اللاجئين ومن خطر الإرهاب.

ونقلت الرئاسة عن الرئيس سعيّد "تونس هي أكثر الدول تضررا من الوضع السائد اليوم في ليبيا، فهي التي تتحمل بحكم موقعها الجغرافي أكثر من أي دولة أخرى آثار هذه الحرب على المستوى الأمني، وعلى كافة المستويات الأخرى".

وعقب استياء تونس من دعوة ألمانيا لها لحضور مؤتمر برلين بشأن ليبيا في اللحظات الأخيرة، أكدت الحكومة الألمانية على علاقاتها الجيدة بتونس، في خطوة رآها مراقبون محاولة لامتصاص غضب الدبلوماسية التونسية.

وقال المتحدث باسم الحكومة الألمانية شتيفن زايبرت ردا على سؤال من وكالة الأنباء الألمانية (عما إذا كان التأخر في دعوة تونس للمؤتمر يعتبر خطأ دبلوماسيا) بالقول "خلال عملية الإعداد للمؤتمر قد يُجرى توجيه المزيد من الدعوات، وقد لا يتمكن مدعوون من تلبية الدعوة. لقد تعاملنا مع تلميحات الحكومة التونسية بشأن عدم دعوتها للمؤتمر، وقمنا باستكمال قائمة المدعوين بالتنسيق مع الأمم المتحدة"، مؤكدا أن "الواقعة لا تعني تدهور العلاقات الجيدة بين البلدين".

وفيما تجاهلت ألمانيا كل من تونس والمغرب، أبدت باريس استغرابها من هذا الإقصاء وهو ما كشفه اتصال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالرئيس التونسي قيس سعيّد وسبقه اتصال بالعاهل المغربي الملك محمد السادس مباشرة عقب إنهاء أشغال المؤتمر.

ويأتي التأكيد الفرنسي على الدور التونسي والمغربي لإنهاء النزاع في ليبيا ردا على تغييبهما في مؤتمر برلين، وهو إقرار أوروبيّ أنه لا حل في ليبيا دون تشريك تونس والمغرب.

وأكد الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، السبت، على "الدور الهام الذي تضطلع به المملكة المغربية لحل الأزمة الليبية"، عقب بيان للخارجية المغربية استغرب إقصاء الرباط من مؤتمر برلين حول ليبيا.

وحسب بيان الديوان الملكي المغربي، نوهت باريس بالدور الهام الذي تضطلع به المملكة المغربية وعلى ما تبذله من جهود مشهود بها، منذ عدة سنوات، لحل الأزمة في هذا البلد المغاربي.

ويجمع المراقبون أنه لا يمكن استبعاد الدول المغاربية من الجهود الدولية لإنهاء الصراع في ليبيا، لتداعيات أي تصعيد عسكري على استقرار وأمن المنطقة.

وتبدي تونس تمسكها بسياسة الحياد، فيما يدعم المغرب جبهة الحل السياسي. وقد أسفرت جهود المغرب عن توقيع اتفاق الصخيرات بين الفرقاء الليبيين، كإطار للحل السياسي في ديسمبر عام 2015.

وتفاقمت الأوضاع في ليبيا منذ دخول تركيا على خط النزاع وإعلانها توقيع اتفاقية عسكرية مع حكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج في نوفمبر الماضي تفوّض السيادة الليبية، كما تصر أنقرة على عرقلة الحلول السياسية بتقديمها دعم عسكري لحكومة السراج في مواجهة جهود الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يخوض منذ أبريل الماضي معركة لتحرير طرابلس من الإرهاب وفوضى الميليشيات.

انتقادات واسعة لانتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات تندوف

محمد ماموني العلوي

الرباط - وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها السنوي، الصادر مؤخرا، انتقادات واسعة لجبهة البوليساريو على خلفية أوضاع حقوق الإنسان المتردية بمخيمات تندوف التي تديرها الجبهة على الأراضي الجزائرية.

واستحضرت المنظمة الحقوقية إقدام البوليساريو على اعتقال ثلاثة نشطاء معارضين جراء الاشتباه في ارتكابهم لأعمال خيانة، والاعتداء على ما يسمى بـ"الدولة الصحراوية"، والتحريض على العصيان والتشهير، بسبب تعليقات نشروها على فيسبوك ورسائل تبادلوها على تطبيقات التواصل الاجتماعي.

وأوضحت المنظمة أن المعارضين هم "بمولاي آب بوزيد، والفاضل محمد ابريكة، والصحافي محمود زيدان، قد اعتقلوا في الفترة الممتدة بين 17 و19 يونيو الماضي، حيث أمضوا خمسة أشهر في السجن"، وأشارت إلى أنهم "تعرضوا لاستجوابات قاسية، شملت التعذيب والتهديد لإجبارهم على الاعتراف، قبل الإعلان عن براءتهم من التهم الموجهة لهم في 11 نوفمبر الماضي، وإطلاق سراحهم".وتسود حالة من التذمر والسخط الشديدين في المخيمات على ما وصفوه بتواطؤ قيادات البوليساريو مع المجرمين من قطاع الطرق وعصابات المخدرات، ويتهم أهالي الضحايا، الأجهزة في تورطها بالسماح للمجرمين والقتلة من الفرار من داخل سجون الذهيبية بمنطقة الرابوني.

واندلعت احتجاجات عارمة لسكان مخيمات تندوف، السبت، تطالب بالتحقيق في عملية فرار سجينين متورطين في قتل شاب من أبناء مخيمات اللاجئين تندوف.

وحسب تقارير إعلامية، تعود أطوار القضية، إلى شهر فبراير من عام 2005 حيث استيقظ سكان منطقة اجديرية على وقع جريمة مروعة راح ضحيتها شاب في مقتبل العمر. واتهم سكان مخيمات تندوف البوليساريو بالتواطؤ مع الجاني للفرار من السجن.

وأكد الخبير في ملف الصحراء، صبري الحو، لـ"العرب"، أن "احتجاجات سكان تندوف، خطوة للضغط على الأمم المتحدة، لأجل إيجاد حل للوضع الحقوقي المتردي والانتهاكات البوليساريو".

وسجلت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان غياب أي قانون منظم للسجون والاعتقال بالمخيمات تندوف وكذلك معطيات عن عدد المعتقلين وعدد القضايا ونوعيتها، وأكدت استمرار البوليساريو في قمع كافة الاحتجاجات السلمية ومحاكمة المشاركين والداعين إليها محاكمات جائرة بمدد سجنية تتراوح بين ستة أشهر وسنة.

أوضاع مأساوية

وسبق أن أوضح أحمد محمد الخر أحد ضحايا القمع في سجون البوليساريو، خلال ندوة بجنيف تناولت أوضاع حقوق الإنسان بمخيمات تندوف الشهر الماضي، "تنوع أساليب التعذيب وسوء المعاملة والانتهاكات الجسيمة التي تستخدمها البوليساريو لتكميم أفواه المعارضين للخط الانفصالي ومصادرة حقهم في التعبير عن رأيهم".

ودعا محمد الخر المعتقل السابق في جبهة البوليساريو، إلى "ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي للتدخل ورفع الظلم والتعتيم الذي يعاني منه سكان المخيمات والكشف عن الممارسات الوحشية والانتهاكات الجسيمة لأبسط مبادئ حقوق الإنسان التي تمارسها هذه العصابة التي تسيطر بقبضة حديدية على هذا الحيز الجغرافي الذي يقع فوق التراب الجزائري".

وتم رصد محاكمات جائرة عقب احتجاجات تدين الفساد والتمييز بين القبائل داخل المخيمات.

من جهته، أكد حمادة البيهي رئيس رابطة الصحراء للديمقراطية وحقوق الإنسان، أن "هذه المنطقة تعيش وضعا مأساويا موسوما بالقمع والتنكيل والتعذيب والتجويع في حق المحتجزين على أيدي جبهة البوليساريو".

ويشير حقوقيون إلى أن الأصوات المعارضة لجبهة البوليساريو يقع قمعها والتضييق عليها دون أي احترام لأي قوانين، كما أن الجمعيات الحقوقية ممنوعة من دخول المخيمات وبالأخص الجمعيات الحقوقية المغربية.

ويستنتج الخبير في القانون الدولي وملف الصحراء، صبري الحو، في تصريح لـ"العرب" أن "الإحباط في مخيمات تندوف، ناتج عن قمع الأصوات المعارضة للجبهة الانفصالية، بحيث هناك صوت واحد هو السائد والذي يحكم المخيمات، في حين يتم قمع باقي الأصوات الأخرى التي تطالب بالعودة إلى الوطن الأم المغرب، أو حتى بتحقيق مجموعة من الحقوق".

> الأصوات المعارضة لجبهة البوليساريو داخل مخيمات تندوف تتعرض للقمع والتضييق من دون أي احترام لأي قوانين

ولطالما طالبت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية، بالضغط على قيادة البوليساريو وسلطات الجزائر من أجل السماح لآلاف الصحراويين بممارسة حقوقهم الأساسية والمتمثلة في حرية الحركة والتعبير.